«تقصي الحقائق»: قتلى فض «رابعة» 607 والحكومة تأخرت

● السيسي وهولاند يوقعان اتفاقيات تعاون ● مقتل عقيد وشرطيَّين في العريش... والجيش يرفع الاستعداد

القاهرة - أحمد بركات وإسماعيل سلامة وعمرو حسني

كشفت لجنة تقصي الحقائق المصرية عن تقريرها النهائي للأحداث التي شهدتها البلاد عقب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي في يوليو 2013، وخلص التقرير إلى تحميل المعتصمين في ميداني «رابعة العدوية» و«النهضة» مسؤولية ارتفاع عدد القتلى، الذين أكد التقرير أنهم لم يتجاوزوا 703 قتلى.

أعلنت لجنة تقصي الحقائق الرسمية في مصر، تقريرها النهائي أمس في أحداث ما بعد "30 يونيو 2013"، والتي تتضمن فض قوات الأمن لاعتصام أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في ميداني "رابعة العدوية و"النهضة"، 14 أغسطس 2013، وأكدت اللجنة أن حصيلة قتلى فض اعتصام "رابعة" بلغت 607، وحملت عدة جهات مسؤولية ارتفاع عدد ضحايا عمليات الفض، على رأسها قادة الاعتصام من قيادات جماعة "الإخوان"، لكن اللجنة اكتفت بتوجيه اللوم للحكومة المصرية لتأخرها في فض الاعتصام.

رئيس لجنة تقصي الحقائق فؤاد عبدالمنعم، قال خلال مؤتمر صحافي بثه التلفزيون المصري، إن اعتصام أنصار مرسي "بدأ سلمياً، لكنه لم يستمر سلمياً وبدأ تسليحه"، وأن الاعتصام "ضم عناصر مسلحة بأنواع مختلفة"، ملقياً بمسؤولية أول طلق ناري في أحداث فض اعتصام "رابعة" على المعتصمين، مؤكدًا أن أول قتيل كان من بين صفوف رجال الشرطة.

من جهته، تلا الأمين العام للجنة عمر مروان، نتائج تقرير اللجنة، مؤكدا أن حصيلة القتلى جراء فض اعتصام "رابعة" بلغ 8 قتلى و156 مصاباً من صفوف الشرطة و 607 من صفوف المعتصمين، في حين بلغت حصيلة فض اعتصام "النهضة" بالجيزة، 88 قتيلاً و366 مصاباً، ليبلغ إجمالي عدد قتلى فض الاعتصامين بحسب التقرير الرسمي 703 قتلى، في حين تتحدث تقارير غير حكومية عن تجاوز الوفيات حاجز الألف.

وعرضت لجنة تقصي الحقائق فيلما وثائقيا تضمن لقطات لأحداث العنف التي شهدتها البلاد منذ 30 يونيو 2013، ومشاهد لـ"الخروج الآمن" من ممرات وفرتها قوات الشرطة للمعتصمين في "رابعة"، وصورا لبعض المسلحين في "رابعة" و"النهضة"، وأشارت اللجنة إلى تعاون المؤسسات الحكومية معها، واستطلاعها لوجهة نظر المعتصمين عبر وسائل مختلفة بعد رفض قيادات الجماعة التعاطي مع اللجنة، مشددة على أن "هدف الشرطة كان الإخلاء وليس القتل".

وحمل تقرير تقصي الحقائق عدة جهات مسؤولية ارتفاع عدد الضحايا، وفي مقدمتهم "قادة التجمع الذين سلحوا بعضا من أفراده، ولم يقبلوا مناشدة أجهزة الدولة والمساعي الداخلية والخارجية لفض التجمع سلميا ويشاركهم المسلحون الذين بدأوا إطلاق النار على الشرطة من بين المتجمعين"، وجاء في المرتبة الثانية قوات الشرطة بسبب إخفاقها في التركيز على مصادر إطلاق النار المتحركة بين المعتصمين.

وحمل التقرير "بعض المتجمعين نصيبا من المسؤولية لإصرارهم على الوجود مع المسلحين واستخدامهم دروعا بشرية أثناء إطلاق النار على الشرطة"، بينما اقتصرت مسؤولية الحكومة المصرية بحسب التقرير على خطأها "في السماح بزيادة التجمع عدداً ومساحة"، واستمراره بشكل واضح دون اتخاذ موقف حاسم لمنع ذلك.

وانتهى التقرير إلى عدة توصيات، حيث أوصى السلطة التشريعية بضرورة تعديل قانون "التظاهر" المثير للجدل، داعياً الحكومة إلى مراعاة المعايير الدولية للعدالة الجنائية، كما أوصى الحكومة بتأسيس مرصد لتعزيز احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، مع التشديد على ضرورة "تعويض كل الضحايا ممن لم يثبت تورطهم في أعمال عنف أو التحريض".

وطالب التقرير قوات الشرطة بالعمل على تطوير مهاراتها خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع فض التجمعات والحشود الجماهيرية بالطرق السلمية ومهارات التفاوض والحلول الودية، وإعادة النظر في استخدام طلقات الخرطوش، وذلك لكثرة الإصابات التي تحدثها إذ كثرت حوادث فقدان البصر والعاهات المستديمة.

هولاند مصافحاً السيسي في ختام مؤتمر صحافي مشترك بقصر الإليزيه في باريس أمس (أ ف ب)

عودة السيسي

على صعيد آخر، يعود الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إلى القاهرة اليوم بعد انتهاء جولة أوروبية ناجحة، شملت إيطاليا وفرنسا، اختتمها بمؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند أمس عقب توقيعهما اتفاقيات تعاون ثنائي بين القاهرة وباريس، فضلاً عن مناقشة الأوضاع الإقليمية في سورية والعراق وليبيا.

وشهد المؤتمر الصحافي بين الرئيسين، تأكيد السيسي أنه تم الاتفاق على كثير من القضايا، التي تعكس عمق العلاقات بين البلدين، على صعيد العلاقات الثنائية ومناقشة الأوضاع في سورية والعراق وليبيا وفلسطين، مؤكداً أنه تم الاتفاق على ضرورة دعم الحكومة الليبية المنتخبة، وشدد على ضرورة إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

مواجهة مرتقبة

إلى ذلك، بدأت معالم مواجهة شرسة في التبلور بين قوات الجيش والشرطة وبين جماعة "الإخوان" وعناصر سلفية، مع الانتهاء من الاستعداد لتظاهرات إسلامية تحت شعار "انتفاضة الشباب المسلم" غدا حيث انطلقت نداءات المشاركة في فعاليات الغد، عبر بيانات رسمية من "تحالف دعم الشرعية".

في المقابل، حذر مفتي الديار المصرية شوقي علام في كلمة متلفزة، وجهها أمس من "الدعوات الهدامة والفتن التي لا يكف أعداء الوطن والدين عن بثها، وإثارة كل ما من شأنه زعزعة استقرار الوطن".

وبينما أعلنت القوات المسلحة رفع درجات الاستعداد القتالي أمس، لتأمين البلاد خلال فترة التظاهر، كشفت وزارة "الداخلية" عن توجيه ضربة استباقية لدعوات التظاهر في محافظة "الغربية" أمس بضبط خلية إرهابية مكونة من 10 عناصر أصدرت تكليفات بتنفيذ عمليات نوعية مع نشر الشائعات والأكاذيب لإحداث حالة من الفوضى.

ميدانياً، قالت "الداخلية" إن ثلاثة من رجال الأمن، بينهم عقيد شرطة، قتلوا، أمس إثر قيام مجهولين بإطلاق النار عليهم في العريش بمحافظة شمال سيناء.

ضبط خلية إرهابية مكونة من 10 أفراد في محافظة الغربية

سلة أخبار

فتح معبر «رفح» البري مدة يومين

قررت الحكومة المصرية فتح معبر رفح البري بين سيناء المصرية وقطاع غزة، أمس، ولمدة يومين من أجل إدخال المواطنين الفلسطينيين العالقين على الجانب المصري إلى قطاع غزة.

وقال مصدر مصري، أمس، إنه تقرر فتح المعبر اعتبارا من الساعة 12 من ظهر اليوم إلى الرابعة عصرا، وغدا من الساعة 7 صباحا حتى الرابعة عصرا.

يأتي ذلك بينما تتواصل عمليات الجيش المصري لإخلاء الشريط الحدودي بين رفح وقطاع غزة، تمهيدا لإنشاء منطقة عازلة بطول 13 كيلومتراً وعمق نحو كيلومتر واحد.

تأجيل محاكمة مرسي في «التخابر»

قررت محكمة جنايات القاهرة في جلستها المنعقدة أمس، تأجيل محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و35 متهما آخرين من قيادات وأعضاء تنظيم «الإخوان» إلى جلسة 6 ديسمبر المقبل، وذلك في قضية اتهامهم بارتكاب جرائم التخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد، وإفشاء أسرار الأمن القومي، والتنسيق مع تنظيمات جهادية داخل مصر وخارجها، بغية الإعداد لعمليات إرهابية.

«الوزراء» يُوافق على «الكيانات الإرهابية»

وافقت الحكومة المصرية برئاسة إبراهيم محلب، في اجتماع أمس، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون في شأن الكيانات الإرهابية، الذي يدخل في إطار جهود الدولة لمواجهة خطر الإرهاب.

وينص مشروع القانون على اعتبار كل جمعية أو منظمة أو جماعة، تمارس أعمالا تُخل بالنظام العام وتعرّض سلامة المجتمع للخطر وتهدد الوحدة الوطنية «كياناً إرهابياً».

ووسع مشروع القانون من القاعدة، حيث اعتبر إيذاء الأفراد وتعريض حياتهم وحرياتهم للخطر إرهاباً.

شكري والعطية يلتقيان في الرياض خلال أيام

القاهرة - أيمن عيسى

في تطور جديد، في ملف المصالحة المصرية – القطرية، التي ترعاها المملكة العربية السعودية، علمت "الجريدة" من مصادر دبلوماسية، أن الرياض تسعى لوضع اللمسات الأخيرة للقاء يجمع بين وزيري الخارجية المصري سامح شكري ونظيره القطري خالد العطية خلال أيام في العاصمة السعودية.

وأوضح مصدر دبلوماسي، طلب عدم نشر اسمه، أنه بالتزامن مع اللقاء المرتقب، ستعلن القاهرة عودة سفيرها إلى الدوحة، بعدما كانت استدعته في فبراير الماضي، على خلفية اتهامات لقطر بالتدخل في الشأن الداخلي المصري.

وأضاف المصدر: "أمير قطر تميم بن حمد سيوجه بدوره دعوة رسمية إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي لحضور القمة الخليجية بالدوحة، المقرر عقدها في ديسمبر المقبل، على أن يتم في ختام القمة إصدار بيان خليجي، يؤكد تضامن دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر".

وكانت القاهرة استجابت لدعوة أطلقها العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ناشد خلالها مصر حكومة وشعباً، نبذ الخلاف والشقاق مع قطر، وطي صفحة الماضي، إيذانا ببدء مرحلة جديدة من العمل العربي الجماعي، وقال السيسي في أحد التصريحات المتلفزة له في معرض رده على سؤال بشأن مستقبل العلاقات المصرية . القطرية: "دعونا ننتظر ونرى نتائج اتفاق الرياض بشأن قطر".

مصدر مصري مطلع، قال إن "الموقف المصري يأتي من قبيل تثمين الجهود السعودية والإماراتية، الداعمة لمصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي"، مستدركاً أن هذا لا يعني عودة العلاقات المصرية . القطرية، قبل التأكد من جدية الجانب القطري والتزامه بما تم الاتفاق عليه، وتغيّر السياسة القطرية تجاه القاهرة، في ما يخص دعم جماعة "الإخوان" التي تصنفها القاهرة تنظيماً إرهابياً.

خبراء إعلام أكدوا أن ملف المصالحة بين القاهرة والدوحة يتضمن تهدئة اللهجة الإعلامية بين الطرفين، حيث طالب الخبير الإعلامي، محمد شومان، في تصريحات لـ"الجريدة" قطر بإثبات حسن نيتها، من خلال وقف السياسة التحريضية التي تبثها قناة "الجزيرة" ضد مصر، فيما طالب القاهرة بضبط الخطاب الإعلامي للفضائيات المصرية الخاصة والإعلام الحكومي الذي شن هجوماً على الأسرة الحاكمة في قطر، من أجل عودة العلاقات بشكل طبيعي.

براءات رجال مبارك تعوق استرداد الأموال

القاهرة - عادل زناتي

وافقت الحكومة المصرية برئاسة إبراهيم محلب، أمس على تعديل قانون "الكسب غير المشروع"، بما يسمح بالتصالح مع المتهمين أو المحكوم عليهم في تحرك جديد يدخل ضمن مساعي الحكومة لاسترداد أموال مصر المنهوبة من قبل رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، والتي تُقدر بمليارات الدولارات، في البنوك الأوروبية.

وبحسب بيان أصدرته الحكومة، فإن التعديلات تتضمن إمكانية قبول الجهات القضائية المختصة عرض المتهم بالتصالح عن جريمته، شريطة رد كل ما تكسبه من أموال غير مشروعة، كما تضمنت التعديلات إمكانية إيجاد طريق قانوني يسمح لهيئات الفحص والتحقيق باستغلال الأموال المتحفظ عليها منعاً من تدهور قيمتها السوقية، مع إضافة العائد لحساب المتهم، لحين الفصل في الدعوى الجنائية.

وفي الوقت الذي بدت فيه الحكومة كأنها تسعى للتصالح مع المتهمين في قضايا الكسب غير مشروع، قضت أمس الأول محكمة النقض، أعلى درجات التقاضي في مصر، بتخفيض الغرامة المالية على رجل الأعمال المصري، أحمد عز، صاحب شركات "عز - الدخيلة" لصناعة الحديد، والعضو المنتدب لشركة حديد "الدخيلة"، علاء أبوالخير، من 100 مليون جنيه، إلى 10 ملايين، لكل منهما، في قضية "احتكار الحديد".

مراقبون قالوا إن "البراءات التي يتحصل عليها رموز نظام مبارك أصبحت عائقاً أساسياً في استرداد الأموال المنهوبة"، حيث انتقد رئيس حزب "الكرامة" محمد سامي، تعامل الحكومات المتعاقبة منذ ثورة 25 يناير مع الملف، قائلاً لـ"الجريدة": "لم يتم التعامل مع ملف الأموال المهربة بالجدية المطلوبة طوال السنوات الماضية".

من جهته، طالب النائب الأسبق لرئيس مجلس الدولة محمد حامد الجمل بتحديد محاكم مختصة لمتابعة مثل هذه القضايا لسرعة الفصل فيها، لافتاً إلى أنه من دون أحكام نهائية، تصبح عملية استرداد هذه الأموال مُعقدة للغاية، في حين كشف الخبير الاقتصادي، رائد سلامة، عن وجود حلول قانونية تساعد على استرداد تلك الأموال، بينها تفعيل مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة في 2003.

«اجتماع الدوحة» يلتزم بمحاربة الإرهاب ودعم «الائتلاف»

العربي يشيد باقتراح تشكيل قوة عسكرية خليجية موحدة

دان البيان الختامي للدورة الـ133 لاجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الدوحة، مساء أمس الأول، "الفكر المتطرف والتسييس المغرض للدين، باعتبارهما من بين أهم مسببات الإرهاب وعدم استقرار الدول وتماسكها"، وشدد البيان على "أهمية التصدي للتطرف والتحريض والأيديولوجيات التي تستغل الدين وتشوه تعاليم الإسلام".

كما دان بيان الاجتماع الذي عقد برئاسة وزير الخارجية القطري خالد العطية من أجل التحضير للقمة الخليجية التي ستعقد يومي التاسع والعاشر من ديسمبر المقبل الجرائم والأفعال الوحشية التي ترتكبها الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في العراق وسورية وغيرها.

وأكد الوزراء أهمية تعزيز الائتلاف الدولي لدحر وهزيمة ما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، المعروف إعلاميا بـ"داعش" والتنظيمات الإرهابية المسلحة الأخرى.

وعبّر الوزراء في البيان عن قلقهم العميق من تعطل الحلول السلمية لأزمات المنطقة، ما يوفر بيئة خصبة لتصاعد نشاط التنظيمات المتطرفة.

وحول إيران عبّر الوزراء الخليجيون عن قلقهم من "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، داعين إلى وضع حد لهذه الأعمال التي لا تخدم الاستقرار والأمن الإقليميين".

وطالب البيان طهران بـ "التوصل إلى حل دبلوماسي يعالج القلق الإقليمي والدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، وبشكل خاص مفاعل بوشهر".

وبشأن سورية، أكد الوزراء أن نظام الرئيس بشار الأسد فقد شرعيته، وأن الائتلاف الوطني هو الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعوا الى "ضرورة تشكيل حكومة سورية جديدة تعكس تطلعات الشعب السوري وتدفع إلى الأمام بالوحدة الوطنية والتعددية وحقوق الإنسان لجميع السوريين وفق الضوابط المتفق عليها في مؤتمر جنيف الأول"، واتفقوا على "اتخاذ خطوات عملية لزيادة التدريب والمساعدات للمعارضة السورية المعتدلة".

وعن العراق، أكد الوزراء في اجتماع الدوحة أهمية تعزيز سبل تواصل العراق وتعاونه مع أشقائه في دول التعاون ومحيطه الإقليمي والدولي.

وفي ما تعلق بالشأن الليبي، دعا البيان الختامي "الفرقاء في ليبيا" إلى "القبول بوقف فوري لإطلاق النار والدخول في حوار سياسي سلمي بناء وشامل للوصول إلى حل للأزمة"، مؤكدا "شرعية مجلس النواب المنتخب".

من جهة أخرى، دان الوزراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والإجراءات الإسرائيلية لتغيير هوية القدس والتصعيد الخطير في الهجمات على المسجد الأقصى واستمرار الاستيطان والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

من جهته، أوضح الأمين العام للمجلس، عبداللطيف الزياني، أن الاجتماع الوزاري أقر مشروع جدول الأعمال الذي سيناقشه القادة في قمتهم. وحول ما إذا كانت القمة المقبلة ستقر مشروع قوة بحرية خليجية موحدة قال الزياني إن "قادة دول المجلس مهتمون بكافة المجالات التي من شأنها توفير البيئة الآمنة المستقرة لدول مجلس التعاون ومواطنيها"، مشيرا إلى "توصيات ودراسات تم إعدادها من قبل المختصين العسكريين من دول المجلس، وتم رفعها إلى اللجنة العسكرية العليا، وتم كذلك مداولتها ورفع التوصيات الخاصة بها إلى مجلس الدفاع المشترك، والذي بدوره قدم توصياته التي سترفع إلى القمة لتداولها".

إلى ذلك، رحّب الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، باتجاه دول مجلس التعاون إلى تشكيل قوة عسكرية موحدة.

وقال العربي، في تصريحات علي هامش احتفال سلطنة عمان بعيدها الوطني بمقر الأمانة العامة للجامعة أمس: "أرجو أن تتحقق"، وتابع "مازلت أطالب بتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك بين الدول العربية المنصوص عليها في ميثاق الجامعة".

(دبي، أ ف ب، د ب أ)

العطية والزياني في ختام الاجتماع الذي عقد في الدوحة مساء أمس الأول (قنا)

المنامة: إصابة شرطيين في تفجير إرهابي

صرح مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية في البحرين أمس، أن "تفجيرا إرهابيا" وقع مساء أمس الأول في منطقة الدراز، أسفر عن إصابة اثنين من رجال الأمن بإصابات بسيطة.

ونقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) قوله: "إن المعلومات الأولية تشير إلى أن هذا "العمل الإرهابي" وقع بتفجير قنبلة محلية الصنع، وجاء إثر تعامل قوات حفظ النظام بموجب الضوابط القانونية المقررة مع تظاهرة غير قانونية قام بها عدة أشخاص"، مشيرا إلى أنه تم إخطار النيابة العامة بالواقعة.

وأكد مدير عام المديرية أن الأجهزة الأمنية المختصة باشرت على الفور عمليات البحث والتحري لتحديد هوية مرتكبي هذا الحادث والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وفي سياق آخر، حكمت محكمة بحرينية على 12 شخصا بالسجن حتى 15 سنة بتهمة المشاركة في عملية هروب من مؤسسة عقابية في وقت سابق هذا العام.

وحكم على سجينين فرا من سجن جو في أبريل الماضي، بالسجن 15 عاما، بينما صدرت أحكام بالسجن مدة مماثلة على أربعة من شركائهم في العملية. وحكم على الآخرين بالسجن بين خمس وسبع سنوات.

وكان السجينان الأساسيان خلف القضبان بتهمة الضلوع في الاحتجاجات ضد السلطات.

وألقي القبض عليهما بعد يومين من هروبهما.

(الدوحة، كونا، أ ف ب، د ب أ)